الغزو الروسي على أوكرانيا وتحديات الأمن الغذائي العربي

ميسا جيوسي

مقدمة

يُعاني العالم بأسره أزمة متعلقة بالغذاء، ليست وليدة اللحظة، ولكنها نتاج سنوات متراكمة من تغير في المناخ؛ رافقته عوامل بيئية، وكوارث طبيعية، وصراعات سياسية وعسكرية، وأوبئة تفشت بشكل كبير أثرت سلباً على العالم. منذ ما يقارب ثلاث سنوات تحديداً في أواخر عام 2019؛ واجه العالم جائحة كورونا (كوفيد-19)، ومستمرة حتى يومنا هذا. ي،ضاف لذلك، الحرب الروسية_ الأوكرانية، التي بدأت في شباط من العام 2022، وما نتج عنها من بروز انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي، إلا أن حجم تأثيرها واستمرارها لا تزال غير واضحة، لأن الحرب لا تزال مستمرة.

ما ذُكر آنفا؛ جعل الغذاء وما يتصل به من أمن، من أهم وأكثر الاحتياجات البشرية إلحاحاً وضرورة في التعامل معها، بشكل سريع وفعال، في جميع انحاء العالم. وجعلت الدول تتنبه لكون الأمن الغذائي في عالم مضطرب؛ هو أساس استمرارها وبقائها. تعد الزيادة السكانية في العالم من أهم التحديات التي تواجهها الدول في التعامل مع الأمن الغذائي الخاص بها، وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة بأنه "من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار نسمة، بحلول عام 2050. ولتوفير الطعام لهذا العدد، يجب زيادة إنتاج الغذاء بنحو 70% تقريباً"[1].

فالطلب على الغذاء في تزايد والإنتاج في نقص، لا يستطيع معه مجاراة هذا الطلب، مما قد يجر العالم لمجاعة حذرت منها الكثير من المنظمات العاملة في هذا السياق؛ مجاعة ستجعل الحرب على أوكرانيا عواقبها وخيمة وسريعة على العالم بأسره. في هذا السياق، صرح "جيلبرت هونجبو"، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بهذا الصدد؛ بأن "الأحداث في أوكرانيا ستنعكس عواقبها على جميع قارات العالم، على وجه الخصوص، هناك خطر حدوث تدهور في الأمن الغذائي العالمي[2]." فالمشهد في العالم كله يتسم بالضبابية فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والصورة تبدو أكثر قتامة حين الحديث عن هذه المعضلة في السياق العربي، لأسباب ستعرض لاحقاً بالتفصيل.

الأمن الغذائي العربي وتحديات العمل العربي المشترك

بدايةً، لا بد من القول بأن العمل العربي المشترك يواجه تحديات كبيرة وعلى أصعدة مختلفة داخلية، وإقليمية، ودولية. واليوم يمر العمل العربي المشترك بمرحلة حرجة وغير مسبوقة، ومشهد شديد التعقيد في مختلف الأصعدة. ما يواجهه اليوم هي تحديات وجودية، تحتم العمل الجماعي بشكل واعٍ وهادف. فهناك ما يضاف لكل ما يتصل بالوباء وبالحرب الروسية الأوكرانية من تعقيدات. حين ننتقل للحديث عن هاتين المعضلتين في السياق العربي، فهو يشهد صراعات مسلحة، وحروب على أكثر من جبهة، ستجعل من التعامل مع ملف الأمن الغذائي أكثر تحدياً وأشد تعقيداً. ولعل ما يتناهى لذهن المواطن العربي حين الحديث عن العمل العربي المشترك؛ كم الإخفاقات في الوصول إلى انفراجة في ملفات السياسة المتصلة بقضايا سياسية مفصلية، لكن في هذا التوقيت الصعب؛ لابد من تفعيل العمل العربي المشترك، فيما يضمن الأمن الغذائي العربي، الذي هو مسألة بقاء واستمرار لا يحتمل المراوغة.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://bit.ly/3vgyLpG، آخر دخول للموقع 6-4-2022.

[2] المرجع السابق.

ستُعرض تحديات وفرص الإنجاز في هذا الملف الوجودي. والأمن الغذائي المقصود هنا هو أن" تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية، للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"[3]. وهنا تكمن أهمية العمل الاستراتيجي الشمولي الجاد في الإطار العربي.

اختلاف تأثر الدول العربية بأزمة الغذاء

من المهم التعامل مع العمل العربي المشترك في ملف الأمن الغذائي بما يراعي الاختلافات الموجودة بين الدول العربية المختلفة، ومدى تأثّرها بهذا التهديد. بعض الدول قد تكون وطأة تأثّرها بأزمة الغذاء وتبعاتها أقل من غيرها بشكل مرحلي، وذلك لامتلاكها قدرات مادية ضخمة، تمكنها من تعويض الغلاء الحاصل في المحاصيل الأساسية في الفترة الراهنة، وما يرتبط بها من غلاء لأسعار القمح وغيرها، كنتيجة للحرب الروسية–الأوكرانية. الدول العربية المصدرة للنفط ستستفيد من القيود المفروضة على تصدير النفط الروسي، وبالتالي ستعوض الزيادة الحاصلة في أسعار السلع الغذائية. هذا صحيح على المدى القريب والمتوسط، لكن ماذا ستصنع هذه الدول في حال قرار دول أخرى مصدرة للمواد الغذائية الأساسية، كالقمح والأرز؛ بحظر تصديرها، كما فعلت كوبا على سبيل المثال.

كذلك، مصر والهند في أكثر من مناسبة حظرتا تصدير الأرز. الجزائر في أكثر من مرة حظرت تصدير القمح. الصين تكرر حظر تصدير الأغذية بمختلف أشكالها بين الفينة والأخرى. فماذا سيكون حال الدول التي تمتلك القدرة الشرائية، لكن لا تجد ما تشتريه. وفي المقابل، فإن دولاً عربية كثيرة _وعلى رأسيها لبنان وسوريا واليمن_ ستعاني الأمرّين في الوقت القريب، وعلى المدى البعيد، بسبب عجزها في توفير الموارد المالية التي تمكنها من شراء المواد الغذائية الأساسية؛ كالقمح والأرز، في حال استمرار ارتفاع أسعاره، مما ينذر بمجاعة ستكون لها آثار كارثية على المنطقة العربية.

وبالرغم من أن الأنظمة العربية تختلف في كم التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة، فيما يتصل بالأمن الغذائي، لكن الأفق يظهر بأنها جميعا تشترك في إخفاقها اليوم، في تأمين غذاء مواطنيها بشكل لا يرتهن لأزمات دولية؛ أيا كان شكلها ومضمونها ومكان نشأتها وارتداداتها السلبية، فتقف فيها الدول العربية عاجزة عن توفير "الحق في غذاء كافٍ" لمواطنيها[4].

ما يهم اليوم؛ هو البدء بخطوات أولية في مأسسة عمل عربي مشترك، في مجالات الأمن الغذائي في المجتمعات العربية، مستندين لمحاولة الوصول إلى تكامل في الأداء؛ ينتج عن مزيج من إسهام الدول بما تملك، سواء قدرات مادية، أو موارد بشرية، أو مساحات زراعية بالإمكان تطويرها لهذه الغاية، ووضع خطة عشرية تُقيّم في منتصف المدة، وتهدف لتطوير الأمن الغذائي العربي النسبي. ما يُراد بهذا؛ هو قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً

[3] يتحقق الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة عندما يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. للمزيد أنظر: https://bit.ly/3KHr6Y2.

[4] وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي: يتحقق الحق في غذاء كافٍ عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو على وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...) توافر الأغذية كمّاً ونوعاً بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...). وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء".

أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[5]. ويُنظر لها كمرحلة اختبار وتقييم لما يمكن القيام به، لسد الحاجات الغذائية، والنظر لها كعامل وجودي لا رجعة في التركيز على أركانه، بنظرة بعيدة الأمد؛ ترى بأن اكتفاءً غذائيا عربيا يشكل أمناً غذائياً؛ هو ضرورة حتمية، لا رفاهية مؤجلة.

الإطار موجود وتنقصه إرادة العمل المشترك

يعد وجود جامعة الدول العربية –التي سبقت الأمم المتحدة في تاريخ نشأتها– بكافة أذرعها، من أهم ركائز نجاح العمل العربي المشترك في مجالات عدة. وهنا لابد من إعادة التأكيد على الهدف؛ وهو تأطير العمل العربي في مجال الأمن الغذائي، وتنحية كافة قضايا الخلاف السياسي والصراعات جانباً. فالجامعة، واجهت وتواجه اتهامات لا نهاية لها بالعجز، ودعوات متصلة لم تقف منذ نشأتها بضرورة التخلص منها، لاتهامها بزيادة العبء، لا محاولة التعامل معه. وذلك لسوء فهم دورها، وحصره في الملفات السياسية للمنطقة العربية الملغمة بكثير من القضايا. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فالمنظمة العربية للتنمية الزراعية قد يكون اختصارا لمسافات كبيرة، ومن الممكن النظر إلى ما تقدمه والبناء عليه وتعديله، بما يتوافق وضرورات المرحلة. كذلك تفعيل عمل المجلس الوزاري العربي للمياه. فهذه وغيرها مؤسسات موجودة على أرض الواقع، من الممكن دعم عملها وتفعيلها بما يعود بالمنفعة على الجميع.

إن الوطن العربي يعاني من مشكلات زراعية جمة، جعلته معتمداً بشكل كبير جداً على استيراد المواد والسلع الغذائية لأسباب عدة. ولعل الأرقام الصادمة المتعلقة بكمية اعتماد الدول العربية على مصادر محددة، في سلع أساسية كالقمح (من روسيا وأوكرانيا)؛ جعل من التعامل مع الأزمة ضرورة ملحة ومربكة لكثير من الدول العربية، على رأسها لبنان ومصر والجزائر والسودان والمغرب. كما أن توالي الأزمات جعل من الضرورة التركيز على إعادة إحياء مشروع سلة الغذاء العربية، ومحاولة إيصالها لمرحلة إنتاجية قد تكون بعيدة جداً عن الاكتفاء الذاتي في مرحلة زمنية قريبة، لكنها بالعمل الجاد والمشترك والاستراتيجي؛ فالرؤية قد تنهض بالمجتمعات العربية في مجال الأمن الغذائي.

يوضح تقريرٌ صدر عن البنك الدولي قبل اندلاع الحرب على أوكرانيا؛ بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تملك من مقومات العمل التكاملي المشترك الكثير مما يجعل هذا التوقيت " ما بعد الجائحة" من أفضل أوقات العمل على تكامل اقتصادي في هذه المنطقة. ويرى التقرير بأنه "حان الوقت الآن لتوسيع البرامج القائمة للتعاون الإقليمي وتوطيدها، بما في ذلك في مجالات الزراعة والتحول الرقمي التي تشتد فيها الحاجة إلى إحراز تقدم، واستكشاف فرص إضافية للتكامل الإقليمي بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء"[6]، فلنستدعِ ذات نقاط القوة للعمل على إنجاز الخطوات الأولى في طريق الأمن الغذائي العربي.

تحديات وإحصائيات متصلة بالأمن الغذائي في العالم العربي

1. **عوامل بيئية**؛ لعل أهمها شح المياه في هذا الجزء من الكرة الأرضية، وما يترتب عليه من تصحر وانحسار الرقعة الزراعية. يفاقم الموقع الجغرافي للمنطقة العربية من تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن

[5] محمد ولد عبد الدايم، "مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"، الجزيرة. نت، 2004/10/3، https://bit.ly/37d91m1، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

[6] ديفيد مالباس، "التكامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دعوة للعمل"، مدونات البنك الدولي، 2021/10/29، https://bit.ly/3M2mls4، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

الغذائي، لأنها تقع في مجال المناطق الأكثر دفئا في العالم"[7]. وهناك احصائيات كثيرة، تحذر من الآثار الكارثية لشح المياه في المنطقة العربية. حتى أن مخزون المياه الجوفية يشهد تهديدا وجوديا، فوفقا لبيانات البنك الدولي فإن" موارد المياه الجوفية تنضب بوتيرة سريعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإذا استمر نهج بقاء الأمور على حالها في استغلال هذه الموارد الشحيحة، فمن المتوقع أن تتلاشى خلال ما يقرب من 30 عاما، وسيكون لذلك تأثير مدمر على المجتمعات المحلية، وموارد كسب الرزق التي تعتمد على هذه المياه، حيث سينخفض الإنتاج الزراعي في بعض البلدان بنسبة قد تصل إلى 60%"[8]. وهذا سيكون له أثر كارثي على الأمن الغذائي، المتصل بشكل أساسي بالمياه.

2. **<u>الزيادة السكانية</u>**؛ تشير إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ أن تعداد سكان الوطن العربي بلغ 377 مليون نسمة، وأن نسبة الشباب بين عمري 10 سنوات و24 سنة تبلغ نحو 28% من إجمالي السكان في العالم العربي[9]. فهي ذات كثافة سكانية مرتفعة، ومستويات معيشية متدنية. وتشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من 16.5 ملايين إلى 33 مليون. ويرجع ذلك إلى النزاع وانخفاض الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين النساء والشباب[10].

3. **<u>غياب التخطيط العمراني وانحسار الرقعة الزراعية</u>**؛ تعاني كثير من الدول العربية _إن لم يكن جميعها بلا استثناء_ من عدم وجود تخطيط عمراني يتجنب هدر الأراضي الزراعية الشحيحة أساساً فيها. فيجري في الكثير من الدول قضم الأراضي الزراعي لحساب المباني السكنية، مما جعل هذا تحديا رئيسا ومهما في العديد من الدول، وعلى رأسها كبرى الدول العربية من حيث عدد السكان؛ وهي جمهورية مصر العربية. وهي مشكلة لابد من تناولها، ليس فقط بتبني سياسات قد تكون موجودة بشكلها النصي وبعيدة كل البعد عن التنفيذ وإعمال يد القانون، فيما يتعلق بالتجاوزات، لما لذلك من أثر كارثي على أمن الدول العربية الغذائي فما "يبور" من الأراضي الزراعية، التي تصبح جزءا من المشكلة المتفاقمة من الأساس.

4. **<u>ضعف البحوث والدراسات في مجالات الزراعة</u>**؛ في الإعداد لهذه الورقة تأكد ما كان متوقع من شح الإحصائيات العربية، التي تتناول مشاكل الأمن الغذائي، وما يتعلق بها من أرقام وإحصائيات في سياقها العربي. وكل ما توافر، كان من هيئات ومنظمات دولية، ولجزئيات لا تشمل كافة نقاط العمل المراد التعامل معها، في طريق الوصول للهدف المرجو.
5. **<u>ضعف استخدام التقنيات الحديثة في المعدات</u>**؛ ولاسيما الري والزراعة بما من شأنه تمكين الدول العربية من توسيع الرقعة الزراعية، وإعادة استصلاح الأراضي البور، بتفعيل أساليب مبتكرة للري والزراعة، تضاعف الإنتاج

---

[7] ابتسام رمضاني، "تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية على الأمن الغذائي للدول الأفريقية"، المركز الديمقراطي العربي، 2017/3/12، https://bit.ly/3rq4IKX، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

[8] أندرس جاجيرسكوج، "الماء والغذاء والطاقة في العالم العربي: تحد جماعي" مدونات البنك الدولي، 2018/11/20، https://bit.ly/3JD9Ph5، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

[9] أ ش أ، "الأمم المتحدة: 377 مليون نسمة سكان الوطن العربي من إجمالي 7.7 مليار في العالم"، الشروق، 2020/7/8، https://bit.ly/37LOeWr، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

[10] ايفاد، الاستثمار في السكان الريفيين، Near East, North Africa, Europe and Central Asia (ifad.org)، آخر دخول للموقع، 6-4-2022.

الزراعي، إن طُبقت بشكل علمي ومدروس، والتجارب في هذا السياق مشجعة من دول كثيرة حول العالم، عرضت الورقة لأمثلة حديثة العهد منها.

6. **شح المياه؛** تعاني الدول العربية قاطبة _كغيرها من الكثير من دول العالم_ فقراً مائياً يتفاقم مع مرور الوقت. ويزداد عمق تأثيره السلبي على قاطني هذه الدول، وعلى أي مستقبل للتنمية، وحتى على مستوى العيش الكريم في بلادهم. وتصيب قضية الأمن الغذائي العربي في مقتل؛ إن لم يتم التعامل معها بشكل علمي ومدروس، يجنب المنطقة تبعات هدر هذا المورد الشحيح وجودي التأثير.
7. **انحسار كميات الأسمدة الكيماوية وارتفاع أسعارها؛** تعتمد العديد من المحاصيل **وعلى رأسها** القمح والشعير على الأسمدة النيتروجينية، التي أصبحت شحيحة وباهظة الثمن بعد وباء كوفيد 19، وتضاعفت أثمانها بفعل الحرب على أوكرانيا، فتصدر الدولتان _طرفا النزاع_ ما يقارب 30% من مجموع الاستهلاك العالمي للأسمدة[11].
8. **الحروب والصراعات المسلحة**؛ وما يترتب عليها من أزمات نزوح ولجوء. تتصدر الأزمات في كل من سوريا واليمن والعراق وليبيا قائمة التحديات في هذا المجال. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن "الأزمة العالمية للنزوح القسري أثرت بصورة غير مسبوقة على 65 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ثلثهم، أي 22.4 ملايين شخص، من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[12]" .

خاتمة

يعاني العالم العربي من أزمة غذائية قديمة العهد، تجددت بشكل فج فيما تبع أزمة كورونا، وما تلا ذلك من حرب روسية على أوكرانيا، تكشف معها مدى هشاشة الوضع العربي، في جزئية وجودية تتعلق بالأمن الغذائي. وبالرغم من إخفاق العمل العربي في مجالات سياسية، وصراعات أفقدته ثقة المواطن العربي به، لكن ليس هناك من خيار في المرحلة الحالية، سوى تعزيز العمل العربي المشترك، في سبيل الوصول إلى أمن غذائي عربي مشترك. فالعالم أصبح يتجه للانغلاق تبعا لأزمة بينت بأن البقاء سيكون في العمل الإقليمي المشترك، وليس في الاعتمادية الغير مدروسة على الخارج. لعل الأزمة الحالية تكون هي النور الذي ينبثق منه شعاع للعمل العربي المتعاون في هذا المجال، وقد يكون هذا مرتكزاً جيداً، وتجربة نجاح في قضية وجودية لا خلاف عليها.

[11] Patti Domm, "A fertilizer shortage, worsened by war in Ukraine, is driving up global food prices and scarcity", CNBC, 6/4/2022, https://cnb.cx/3uE1WnA.

[12] ايفاد، مرجع سبق ذكره.